Route Educational & Social Science Journal

Volume 6(4) ; March 2019

Artical History

| Received/ Geliş | Accepted/ Kabul | Available Online/yayınlanma |
|---|---|---|
| 16. 1 .2019 | 20.2.2019 | 15.3.2019 |

# مكانة المرأة في المجتمع الجزائري من قيود الماضي إلى تحديات الحاضر

# The status of woman in Algerian society , from the constraints of the past to the challenges of present

د. سي الطيب فاطمة الزهراء

جامعة الجزائر –٢– أبو قاسم سعد الله

كلية العلوم الاجتماعية

قسم علم الاجتماع والديموغرافيا

Dr / Sitayeb Fatma Zohra

University of Algiers 2 : Abou Qasim Saad Allah

Faculty of Social Science

Department of Sociology and Demography

**الملخص**

عرفت مكانة المرأة تطورا تدريجيا صاحب التطور الذي شهده المجتمع الجزائري ، بداية من منعطف حرب التحرير الذي سمح للمرأة القيام بأدوار جديدة خارج عالمها الضيق ، المتمثل في البيت ، فكانت مسؤولة على إعالة عائلتها في غياب الرجل ، بل أكثر من ذلك شاركت هذا الأخير في النضال و مقاومة المستعمر . بعد الاستقلال و نتيجة لتطبيق سياسة تنموية شاملة ، بات من الضروري إشراك المرأة في هذه العملية للنهوض بالمجتمع الجزائري ، فكان تعليمها و دخولها سوق العمل نقطة تحول كبيرة في مكانتها ووضعيتها داخل الأسرة و المجتمع . وهو مكسبا تتشبث به المرأة و تسعى لتأكيد أحقيتها في ذلك بخوضها مجالات أخرى سواء سياسية بتوليها مناصب هامة في الدولة ، أو اقتصادية بإنشاء و تسيير المؤسسات و دخول عالم المقاولاتية و ريادة الأعمال .

**الكلمات المفتاحية** : المرأة ، المكانة ، التعليم ، الشغل ، المقاولاتية

**Abstract**

The status of woman has progressively developed, simultaneously with the development of Algerian society, beginning with the liberation war, which has enabled woman to assume new roles outside her narrow world, which represent home . she was responsible for the support of her family in the absence of man , and more than that she participated in resisting of the colonizer .

After independence and after the implementation of a global development policy, it became necessary to involve woman in the promotion of Algerian society, her education and entry into the labor market represents a major turning point in her status within the family and society. It is advantages which woman attach with and seek to claim her right to do so in other areas, whether political, by holding important positions in the state, or economic establishment and management of institutions and enter the world of entrepreneurship .

**Keywords:** women, status, education, employment, entrepreneurship

**تمهيد**

استطاعت المرأة الجزائرية بفضل الثورة التحريرية من اكتساب مكانة اجتماعية جديدة ، فمن عنصر منعزل اجتماعيا و محتجب داخل البيت ينحصر دوره في الإنجاب و الأعمال المنزلية ، تحولت إلى عنصر فعال يقوم بدور اجتماعي هام تجسد من خلال مشاركتها في حرب التحرير، حيث لم تعد ذلك الكائن الضعيف مصدر العار ، و إنما مسؤولا عن العائلة في غياب الرجل و شريكا لهذا الأخير في المقاومة و النضال .

بعد الاستقلال كان تطبيق سياسة تنموية شاملة فرضت على المجتمع الجزائري تبني قيما جديدة في مقدمتها تعليم البنت ، و بالفعل حظيت هذه الأخيرة باهتمام خاص من قبل السلطات التي انتهجت مجانية التعليم لحث الأسر على تعليم أبنائها الذكور و الإناث على حد سواء . كانت هذه أول خطوة نحو التغير في وضعية المرأة حيث سمحت بتخلصها من قيود العادات و التقاليد و نظام العائلة التي جعلتها حبيسة البيت وجعلها تخوض العالم الخارجي من خلال دخولها سوق الشغل ومشاركتها في العملية التنموية .

**اشكالية البحث :**

كان للتعليم و التثقيف تأثير كبير على تطور بنية العائلة ووضعية المرأة ، بحيث أخر سن الزواج بالنسبة للفتاة و سمح لها باكتشاف آفاق جديدة غير البيت و الوسط العائلي ، و زاد من طموحاتها حيث أصبحت تصبو إلى إثبات ذاتها و تحقيق استقلالية اقتصادية ، تحول دون بقائها حملا على الأسرة و المجتمع بخروجها للعمل و تولي مناصب مهمة ، بل و اقتحامها عالم المقاولاتية و تأسيس المشاريع التنموية .

لقد بات العمل بالنسبة للمرأة وسيلة تحرر مادي و ارتقاء في نفس الوقت ، فطالما كانت تشغل المرتبة الدنيا داخل الأسرة لأنها فاقدة للسلطة الاقتصادية و تابعة للرجل المعيل لها و للعائلة ككل ، سعي المرأة للحصول على حق العمل لم يكن للتحرر اقتصاديا فقط و إنما أيضا للخروج من العالم المغلق ، ممثلا في البيت ، و الاندماج الاجتماعي .

سنحاول من خلال هذه الورقة البحثية تسليط الضوء على التساؤلات التالية :

- ماهي المكانة الاجتماعية التي باتت تحتلها المرأة في المجتمع الجزائري ؟
- هل حققت المرأة الجزائرية بالفعل الطموحات المرجوة في ميداني التعليم والشغل في ظل القوانين والتشريعات الجزائرية التي تضمن لها الأحقية ؟
- – وما هو الدور الذي باتت تلعبه المرأة الجزائرية في ميدان المقاولاتية و ريادة الأعمال ؟

**المنهجية المعتمدة :**

للاجابة على الاشكال المطروح اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي الدي يعتمد على التحليل و التفسير بشكل منظم ، و يتم بوصف الظاهرة و تحليل النتائج و تفسير الاسباب من اجل الوصول الى الحقائق محددة ، و قد استعنا في ذلك على الدراسات الوطنية التي انجزها المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي ، ومركز البحث في الاقتصاد المطبق من اجل التنمية CREAD، و الاحصائيات الرسمية الحالية المرتبطة بميادين السكان ، و التعليم ، و التشغيل ، و ريادة الاعمال في الجزائر .

**اولا : الخلفية التاريخية لمكانة المرأة في العائلة و المجتمع :**

لقد كان للاستعمار دور في حبس المرأة داخل البيت و احتجابها ، و اقتصار مهامها على الاعمال المنزلية بعد أن كانت من قبل تشارك في الحياة الإنتاجية للعائلة ، و ذلك خاصة في المناطق الريفية .

كما دفع المستعمر الجزائريين إلى التمسك أكثر بقيمهم و عاداتهم و تقاليدهم ، لاسيما منها المتعلقة بالمرأة ، وقد كان ذلك بمثابة موقف دفاعي تجاه ذلك الأجنبي ، وأساسا ضد إيديولوجيته المعادية للإسلام [1]

كان تمسك المرأة بالحجاب وانسحابها من الحياة الاجتماعية و الإنتاجية كأول مقاومة لسياسة المستعمر ، الذي كان ينظر إلى المرأة حسب " فرنس فانون" على أنها النقطة الحساسة التي من خلالها يستطيع القضاء على مقومات الشعب الجزائري وشخصيته ، فهي الحارسة للعادات و التقاليد التي كان

[1] Radia TOUALBI (1984). **Les attitudes et les representations du mariage chez la jeune fille Algerienne** , , Alger, édition Enal , p.44

يسعى للقضاء عليها ، لذلك كان من الضروري لمقاومة هذا المستعمر و إفشال خططه أن تختفي هذه المرأة عن أعينه وأفكاره داخل بيت العائلة .

جاءت حرب التحرير في نوفمبر ١٩٥٤ فعرفت وضعية المرأة تغيرا ، و مع التصاعد الثوري اكتسبت هذه الأخيرة وعيا و ازدادت نضجا ، خاصة بعد غياب بعد غياب ذويها من الرجال الذين التحقوا بصفوف الثورة ، فوجدت نفسها مجبرة على تحمل مسؤوليات عديدة لم تعتد عليها ، فألغت كل القيود كل القيود و تجاوزت العادات و خرجت من عالمها الضيق – البيت – لتحمل مسؤولية إعالة أفراد عائلتها ، بل و تشارك بدورها في الثورة . فبعد أن كانت من قبل لا تخرج من البيت إلا بصحبة أحد أفراد العائلة ، وجدت نفسها و قد أوكلت إليها مهام جديدة تفرض عليها الانتقال إلى أماكن عديدة بمفردها و لعدة أيام ، و أن تمكث في الجبال محاطة بالرجال ، فلم يعد الأب أو الأخ أو حتى الزوج يرى في ذلك عيبا و عارا .

لقد عرف الموقف العام إزاء المرأة بفضل ثورة التحرير تغيرا جذريا ، حيث لم يعد ينظر إليها على أنها الكائن الضعيف ، مصدر العار و أقل مرتبة من الرجل و إنما أختا له و شريكا يناضل إلى جانبه لتحقيق هدف موحد ، و من هنا برزت في المجتمع الجزائري قيما جديدة انبثقت عن علاقات جديدة بين الجنسين[٢] بعد الاستقلال عرفت وضعية المرأة تواصل حركة التغيير التي شهدتها مع اندلا ع ثورة التحرير ، فالتحقت بالتعليم و بدأت تساهم في الحياة الإنتاجية و الاقتصادية ، و لكن هذا التغير مس في البداية و بالدرجة الأولى القاطنة بالمدن ، في الوقت الذي رجعت فيه المرأة الريفية أدراجها و دخلت البيت من جديد بعد خروجها منه للمشاركة في الثورة ، و حصرت مهامها في الأعمال المنزلية و تربية الأطفال ، لا لشيء إلا لكون العالم الريفي بقي متشبثا بالعادات و التقاليد و رافضا إلى وقت غير بعيد كل مظاهر الحداثة ، خاصة فيما يتعلق بوضعية المرأة[٣]

**ثانيا : المرأة و التعليم**

لم يكن تعليم البنت يعرف انتشارا في المجتمع الجزائري قبل ١٩٥٤ ، و إنما كان بنسبة ضئيلة جدا خص بعض الشرائح الاجتماعية فقط ، وغالبا ما كان يتوقف عند نهاية المرحلة الابتدائية حينما تصل الفتاة سن

[2] Franz FANON ,( 1959). **Sociologie d'une révolution** ,1ere édition. Petite collection Maspero , Paris , p.94 .
[3] TOUALBI , OPCIT , p. 47-48 .

البلوغ ، ونادرا ما كانت الفتيات يصلن إلى المرحلة الثانوية ، و اللاتي يلتحقن بالجامعات كن حالات استثنائية [٤]

كان ذلك نتيجة الظروف الاقتصادية للأهالي و كذا تشبث العائلة بالعادات و التقاليد الرافضة لتعليم البنت لأن مصير هذه الأخيرة هو الزواج وإنجاب الأطفال في مكانها الطبيعي –البيت – .

لكن بعد خروج المرأة للمشاركة في حرب التحرير ، وخاصة بعد تمزق بنية العائلة التقليدية و النزوح نحو المدن ، أصبح الآباء أكثر استعدادا لتعليم البنات ، في البداية كان لا يتعدى المرحلة الابتدائية ، التي كانت بمثابة ترقية اجتماعية ضرورية تسمح للفتاة بدورها الأصلي كربة بيت بصورة أكثر حداثة ، علاوة على ذلك فهي تمثل ورقة رابحة تزيد من حظوظ الفتاة في الزواج [٥].

لهذا السبب أصبح إدخال البنت إلى المدارس مقبولا بل و أكثر من ذلك مرغوبا فيه من قبل العائلات الجزائرية ، و تطور هذا الاتجاه في السنوات المقبلة أين انتشر التعليم بين الإناث اللواتي أصبحن يبلغن مختلف الأطوار التعليمية بأعداد متزايدة.

**١- تطور أعداد المتعلمين الإناث :**

اتجهت السياسة التي انتهجتها الجزائر إلى تعميم التعليم ومجانيته في جميع الأطوار، بل جعلته حقًا لكلّ الأطفال دون تمييز حسب ما جاء في الدستور المادة ٥٣ التي تنص على «الحق في التعليم مضمون، التعليم مجاني حسب الشروط التي يحدّدها القانون، التعليم الأساسي اجباري. تنظم الدولة المنظومة التعليمية وتسهر على التساوي في الالتحاق بالتعليم والتكوين المهني».

وبفضل هذه العناية ارتفعت نسبة تمدرس الأطفال ما بين ٦-١٥ سنة لتبلغ٩٢,٩% سنة ٢٠١٤ بعدما كانت تقدّر بـ٤٥% سنة ١٩٦٦ [٦] .

**كما عرف معدل اتمام المرحلة الابتدائية ارتفاعا هاما قدر ب ٩٢ ٪ سنة ٢٠١٤ ، مثلت الاناث النسبة الاكبر بلغت ٩٤٪ مقارنة بالذكور ٨١٪ .**

[4]Mostefa BOUTEFNOUCHENT ( 1980) .**La famille algérienne, evolution et caractéristiques récentes** Alger, SNED, ,p.242

[5] Camille LACOSTE-DUJARDIN ( 1990) . **Des meres contre les femmes, maternite et patriarcat au maghreb** ,Alger , édition Bouchéne ,p.243

[6]Conseil national économique et social (2015).**Rapport national sur le développement humain** , Algérie , p.71.

**-جدول رقم ٠١ : تطور تعليم الاناث خلال الفترة ما بين (٢٠١٢ – ٢٠١٦)**

| السنوات المستوى التعليمي | 2013/2012 | 2014/2013 | 2015/2014 | 2016/2015 |
|---|---|---|---|---|
| الابتدائي | ٣٥٨٠٤٨١ | ٣٧٣٠٤٦٠ | ٣٨٨٦٧٧٣ | ٤٠٨١٥٤٦ |
| نسبة الاناث | % ٤٧,٥٨ | %٤٧,٦٨ | %٤٧,٧١ | %٤٧,٦٩ |
| المتوسط | ٢٦٤٧٥٠٠ | ٢٦٠٥٥٤٠ | ٢٥٧٥٩٩٤ | ٢٦١٤٣٩٣ |
| نسبة الاناث | %٤٧,٥١ | %٤٧,٦٢ | %٤٧,٥٥ | %٤٧,٧٢ |
| الثانوي | ١٤٩٧٨٧٥ | ١٤٩٩٧٤٠ | ١٥٢٦٧٧٩ | ١٣٧٨٨٦٠ |
| نسبة الاناث | %٥٧,٥٧ | %٥٨,٢٢ | %٥٧,٦٣ | %٥٦,٧٢ |

**Source** :ONS . L'Algerie en quelques chiffres , N.46 , 2016 , p.28 .

وتظهر لنا معطيات الجدول اعلاه التطور الكمي في مجال تعليم الفتيات ونجاحهن في الاطور التعليمية الثلاثة لا سيما في التعليم الثانوي ، حيث تجاوزت نسبتهن النصف لتقدر ب ٥٦,٧٢ ٪ خلال الفترة مابين (٢٠١٥ – ٢٠١٦ ) .

على مستوى التعليم الثانوي نجد حصة الإناث أكبر ممثلة بـ ١٣٦ فتاة مقابل ١٠٠ فتى، وهذا الاختلاف يرجع بالدرجة الأولى إلى التسرب المدرسي الملاحظ بشكل كبير لدى الذكور، حيث بلغت النسبة ١٣,٢% ذكور مقابل ٨,٧%عند الإناث سنة ٢٠١٤ [٧] .

أمّا على مستوى التعليم الجامعي، فتمثل الفتيات الأغلبية، حيث قدّرت نسبة الطالبات في الدخول الجامعي ٢٠٠٦-٢٠٠٧ بأكثر من ٦٩%، وبلغت نسبة المسجلات في الدراسات ما بعد التدرج ٤٣,٦% خلال نفس السنة[٨].

لترتفع حصة الطالبات المسجلات في الجامعة إلى ١٤٧ طالبة بالنسبة لـ١٠٠ طالب خلال السنة ٢٠١٣-٢٠١٤ [٩] .

[7] Ibid , p.97

[8] عائشة عبد السلام( 2009 ) **دراسة مسحية لمشروعات المجال الاجتماعي للنهوض بالمرأة** ، الوزارة المنتدبة المكلفة بالأسرة وقضايا المرأة، **في الجزائر**، الجزائر، ص ١٨.

ونشير إلى أنّ هذا الارتفاع في عدد الملتحقات بالجامعة مرتبط بشكل كبير بنسبة النجاح في امتحان البكالوريا، حيث كانت نسبة نجاح الإناث تفوق نسبة نجاح الذكور بـ٣٥ نقطة سنة ٢٠١٤ [١٠]

**-الشكل رقم ٠١ : تطور عدد الطلبة حسب الجنس**

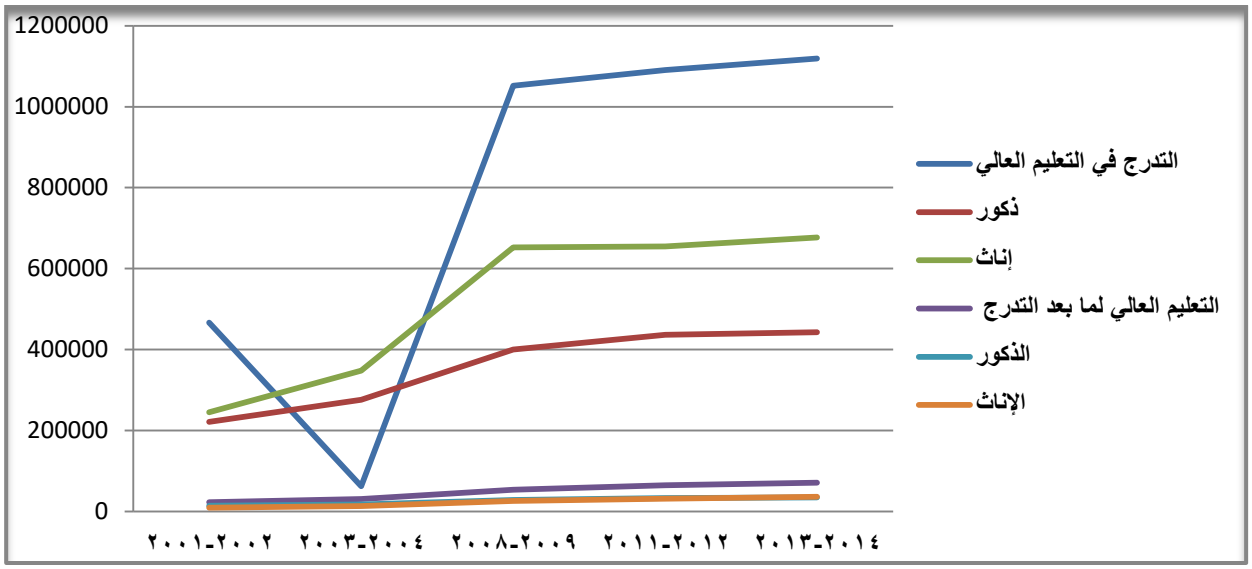


**Source** : CNES, Rapport national sur le développement humain, 2015, p.272.

من جهة أخرى نلاحظ تزايد مستمر لعدد حاصلي على شهادات التعليم العالي، وتمثل الفتيات نسبة ٦٤,١% خلال سنة ٢٠١٢-٢٠١٣ مقارنة بسنة ٢٠١١-٢٠١٢ أين سجلت نسبة أقل (٦٣%)[١١]

وتشير التقديرات إلى أنّ هذا العدد سيعرف ارتفاعاً في السنوات القادمة نظراً للديناميكية التي يشهدها قطاع التعليم في الجزائر، وكذا إصرار الفتاة على مواصلة التعليم وبلوغ فضاءات جديدة، مما يعني أنّ أعداد متزايدة من النّساء بشهادات جامعية ستلتحقين بسوق العمل الاقتناء شغل دائم.

**٢ - انعكاس تعليم المرأة على الزواج و الإنجاب :**

إنّ مختلف التحولات التي عرفتها الجزائر على مختلف الأصعدة، السياسية، الاقتصادية والاجتماعية، لم تكن لتمر من دون التأثير على الأسرة بوجه عام والمرأة بوجه خاص، فالظروف الجديدة قد انعكست على

[9] Conseil national économique et social ,opcit, p.97

[10] Ibid, p.80

[11] Ibid, p.101

تطور البنية الأسرية مثل انتشار الأسرة النووية على حساب الممتدة، وتراجع سن الزواج بالنسبة للجنسين، وانخفاض حجم الأسرة، وليس هذا فحسب، بل مفهوم نظام الزواج نفسه تغير بالفعل.

فقد عرف الزواج في الجزائر تراجعًا كبيراً، حيث ارتفع متوسط سن الزواج بشكل مستمر بالنسبة للمرأة والرجل، فبعدما كان سنة ١٩٦٦ يبلغ ١٨,٣سنة للنّساء و ٢٣,٨ سنة للرجال، انتقل إلى ٢٣,٧ سنة و ٢٧,٧ سنة على التوالي سنة ١٩٨٧، ليصل إلى ٢٩,٣ سنة عند النّساء و ٣٣ سنة عند الرجال سنة ٢٠٠٨.[١٢]

**-الشكل رقم ٠٢ : تطور متوسط السن عند الزواج الاول حسب الجنس**

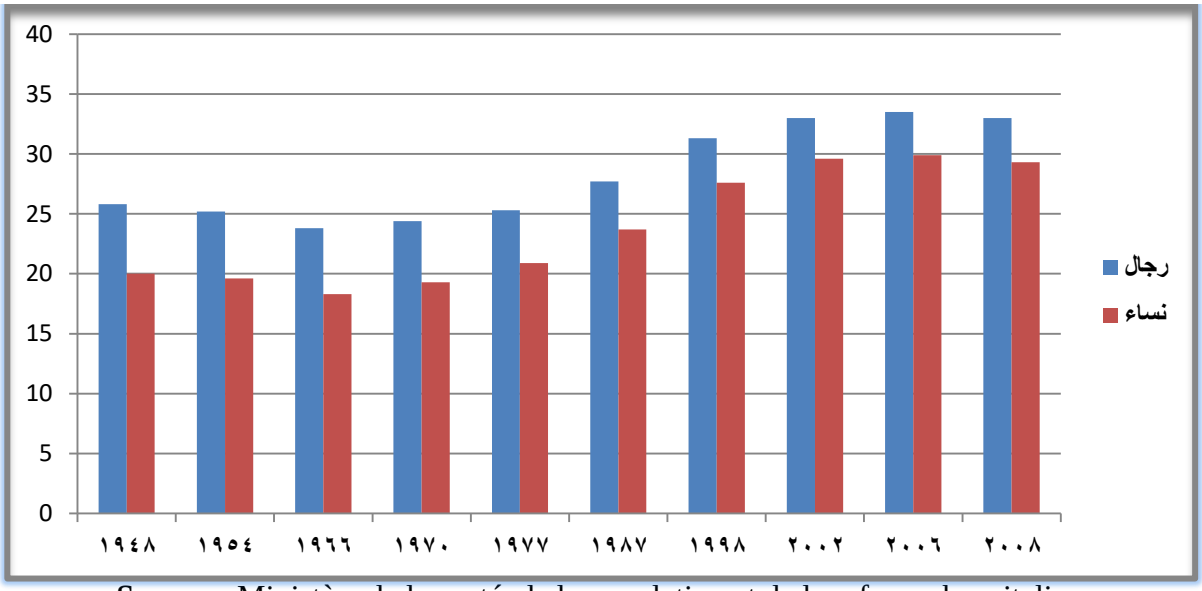


**Source :** Ministère de la santé, de la population et de la reforme hospitaliere .Dynamique demographique,Alger, 2010 , p.13

والملاحظ أنّ تراجع متوسط سن الزواج أدى إلى ارتفاع محسوس للعزوبة لدى فئة البالغين، والنّساء على وجه الخصوص، مما انعكس على سن الإنجاب الذي عرف تراجعًا بدوره، وبالتالي تقلص حجم الأسرة وهو ما تؤكده المستويات التي باتت تعرفها خصوبة النساء في الجزائر، حيث انخفض مؤشر الخصوبة التركيبي ليبلغ٢,٧ طفل/امرأة سنة ٢٠٠٨ مقارنة بسنة ١٩٧٠ الذي كان يقدّر بـ٧,٨ طفل/امرأة [١٣].

وهو يحافظ على نفس الانخفاض حسب ما اكدته الدراسة العنقودية متعددة المؤشرات.لسنة

[12]Ministère de la santé, de la population et de la réforme hospitalière(2010). **Dynamique démographique**, Alger ,p 13 .

[13] Ibid ,p 15 .

٢٠١٣ (MICS4. ويفسّر المختصين الأمر بتحسن الظروف الصحية والمعيشية للسكان، بالاضافة الى بروز قيم جديدة مرتبطة بالزواج و الانجاب ، انعكست بشكل محسوس على دهنيات الأفراد وأثرت بشكل كبير على سلوكهم الإنجابي، وكان لتعليم المرأة ودخولها ميدان الشغل الدور الكبير في ذلك.

**ثالثا : المرأة و ميدان الشغل**

إنّ القوانين والتشريعات الجزائرية تضمن للمرأة أحقيتها في العمل مثلها مثل الرجل، وجاء تشريع العمل ليترجم أحكام الدستور الهادفة إلى القضاء على التمييز ضد المرأة في مجال العمل وحمايتها من كل أنواع الاستغلال، فكان نص القانون

**رقم ٩٠-١١ المؤرخ في ٢١ أفريل ١٩٩٠ المتعلق بعلاقات العمل يؤكد على المبادئ التالية :**

- الحق في العمل بغض النظر عن الجنس أو السن.
- منع تطبيق أي شكل من أشكال التمييز العنصري بين العمال في مجال التشغيل، الأجر أو شروط العمل المبنية على الجنس، الوضعية الاجتماعية، الحياة الزوجية، الروابط العائلية، الميولات السياسية، الانتماء أو عدم الانتماء إلى نقابة ما.
- الحق في التكوين، الترقية مع احترام الطبيعة الجسمية و العقلية وكذا كرامتها.
- يمنع على المستخدم من تشغيل العاملات في أعمال ليلية [١٤].

**١ – تطور النساء المشتغلات**

عملت الجزائر منذ الاستقلال على تشجيع ادماج المرأة في الاقتصاد الوطني، حيث عرف العمل النسائي في السنوات الأخيرة تطوراً هامًا اتخذ منحنى تصاعديا خاصة مع ارتفاع عدد النّساء النشطات كما يوضحه الجدول الآتي:

**-جدول رقم ٠٢ : تطور عدد و نسبة النساء النشطات خلال الفترة ( ١٩٧٧ – ٢٠١٧)**

| | ١٩٧٧ | ١٩٨٧ | ١٩٩١ | ٢٠٠١ | ٢٠٠٨ | ٢٠١٣ | ٢٠١٧ |
|---|---|---|---|---|---|---|---|

[14] Ministère du travail, de l'emploi et de la sécurité sociale (2016) .**La politique nationale de l'emploi et le développement de l'entrepreneuriat féminine**, Alger.

| | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| السكان الناشطون (إناث) | ١٥٩,٥ | ٤٣٠,٣ | ٦٢٤ | ١٢٨٨ | ١٧٣٠ | ٢٢٧٥ | ٢٤٧٩٠٠٠ |
| مجموع السكان الناشطون | ٣٠٤٧,٩ | ٥٣٤١,١ | ٥٩٥٨,٥ | ٨٥٦٨ | ١٠٣١٥ | ١١٩٦٤ | ١٢٢٩٨٠٠٠ |
| %السكان الناشطون (إناث)/ مجموع | ٥,٢ | ٨,١ | ١٠,٥ | ١٥,٠ | ١٦,٨ | ١٩,٠ | 20,2 |

**Source** : ONS. Enquête emploi auprès des ménages, collection statistique N$^0$ 185, P10.

ولكن يبقى عمل النّساء في الفضاء العام من قبل المجتمع وصنّاع القرار لا يعتبر كعمل «طبيعي» يأتي بعد استثمار السلطات الحكومية في ميدان التعليم، وهو ما يعبّر عنه في المادة ١٩ من قانون الأسرة المنقح (٢٧-٠٢-٠٥) أنّ « للزوجين أن يشترطا في عقد الزواج رسمي لاحق كل الشروط التي يريانها ضرورية، ولا سيما شروط عدم تعدّد الزوجات وعمل المرأة». وبالتالي لم يصبح عمل المرأة واقعاً حقيقياً وبديهياً حتى بالنسبة لها.

صحيح أنّ الاحصائيات الوطنية تشيّر إلى أنّ عدد النّساء المشتغلات في الجزائر قد تضاعف حسب ما يوضحه الشكل الموالي ، ولكن يبقى ضعيفًا مقارنة بما هو مسجل عند الرجال، أو عند النّساء في دول أخرى.

**-الشكل رقم ٠٣ تطور عدد النساء المشتغلات ما بين ( ١٩٦٦ – ٢٠١٦ ) .**

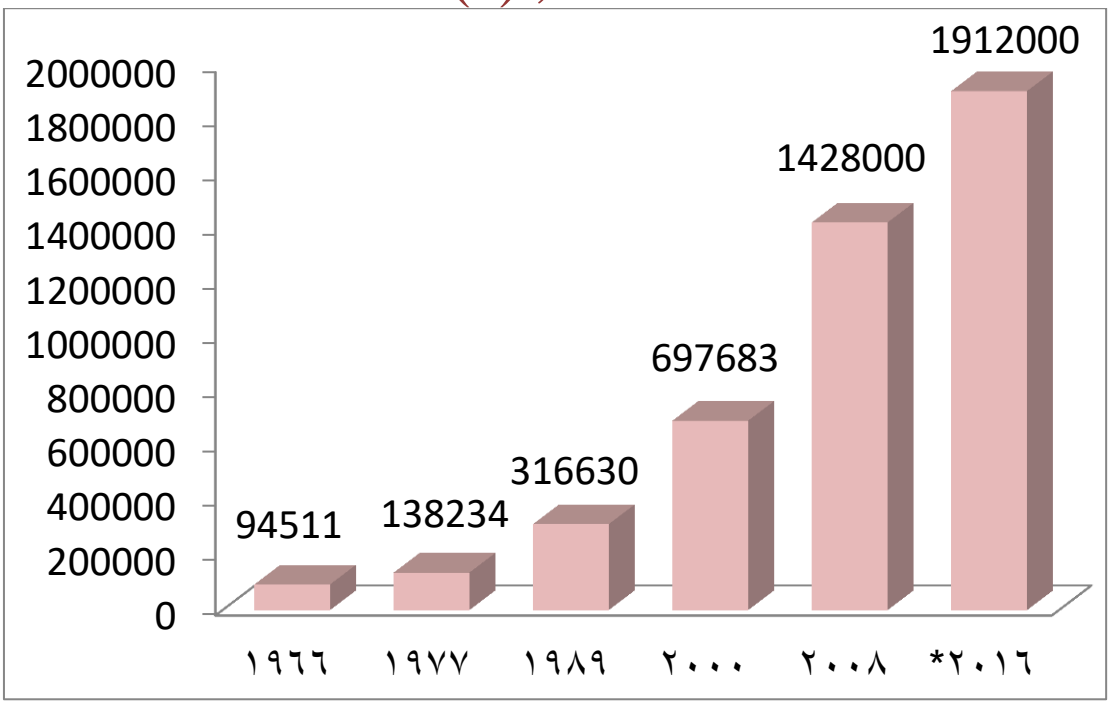


**المصدر** : اسيا شريف ، امال بلعيدي. ريادة الاعمال النسائية ، واقع و تحديات ، المؤتمر الدولي "المراة و صناعة المستقبل" ، ٣- ٤ ابريل ٢٠١٧ ، مصر ، ص١٨.

خلال ثلاثين السنة الماضية انتقل هذا المعدل من ٧٫٥% سنة ١٩٧٧ إلى ١٦٫٩% سنة ٢٠٠٦[١٥] .

ليواصل ارتفاعه سنة ٢٠١٤ ليبلغ ٢٢٫٥%، لكن يبقى ضعيف جدّاً إذا ما قارناه بمعدل عمل الرجل الذي قدّر بـ٧٨٫٦% في نفس السنة [١٦].

**-الجدول رقم ٠٣ : تطور معدل الشغل حسب الفئات العمرية والنوع خلال السنوات٢٠١٣،٢٠٠٩ و ٢٠١٤ .**

| | ٢٠٠٩ | | | ٢٠١٣ | | | ٢٠١٤ | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | ذكور | إناث | اجمالي | ذكور | إناث | اجمالي | ذكور | إناث | اجمالي |
| ٢٤-١٥ | %٣٨,٧ | %٥,٥ | %٢٢,٢ | %٣٥,٥ | %٦ | %٢١ | %٣٣,٣ | %٥ | %١٩,٤ |
| ٣٤-٢٥ | %٨٠ | %١٨,٧ | %٤٩,٩ | %٨٣,١ | %٢٤,١ | %٥٤,٤ | %٧٨,٦ | %٢٢,٥ | %٥١,١ |
| ١٥ فأكثر | %٦٢,٨ | %١١,٤ | %٣٧,٢ | %٦٣,٧ | %١٣,٩ | %٣٩ | %٦٠,١ | %١٢,٣ | %٣٦,٤ |

**Source** :CNES , opcit , p.280

[١٥] تقرير حول تحليل الوضع الوطني (٢٠١٠). **الحقوق الإنسانية للمرأة والمساواة على أساس النوع الاجتماعي** ،الجزائر، ص ٢٦.

[16] Conseil national économique et social,opcit, p.157.

وتجدر الإشارة إلى غياب تغطية احصائية دقيقة لليد العاملة النّسائية في القطاع الفلاحي والقطاع غير الرسمي خاصة، هذا الأخير الذي يمتص أكثر من ٥١% من بين النّساء النشطات مقابل ٥٤% لدى الرجال [١٧] .

من جهة أخرى يبقى العمل المأجور (salariat) يستقطب أكثر النّساء، بحيث ارتفعت النسبة سنة٢٠١٦ لتبلغ ٦٩,٧% مقابل ٦٧,٨% عند الرجال وهؤلاء هنّ أكثر تواجداً في القطاع العام بنسبة تقدر بـ٦٣,٧%[١٨] .

كما يجب تسجيل تزايد عمل النّساء في قطاع الخدمات، وتمثل الإدارة العامة والخدمات المشغلين الرئيسيين للنّساء منذ السبعنيات، وهما في تطور مستمر حيث سجلت آخر الإحصائيات لسنة ٢٠١٦ نسبة ٧٦,٣% مقابل ٥٨,٢% عند الرجال [١٩] ويظهر أنّ المستوى التعليمي العالي وامتلاك الشهادات الجامعية على وجه الخصوص يمثلان أهم العوامل لدخول المرأة سوق العمل، بحيث كان معدل نشاط النّساء الحاصلات على شهادات التعليم العالي مقدّرة بـ٧١,٧% مقابل ٤٥,١% بالنسبة لذوات شهادات التكوين المهني، وفقط ٧,٥% اللّواتي بدون مؤهلات[٢٠] .

**الشكل رقم٤ ٠ : معدل الشغل حسب النوع،المستوى التعليمي والشهادة بـ(%)**

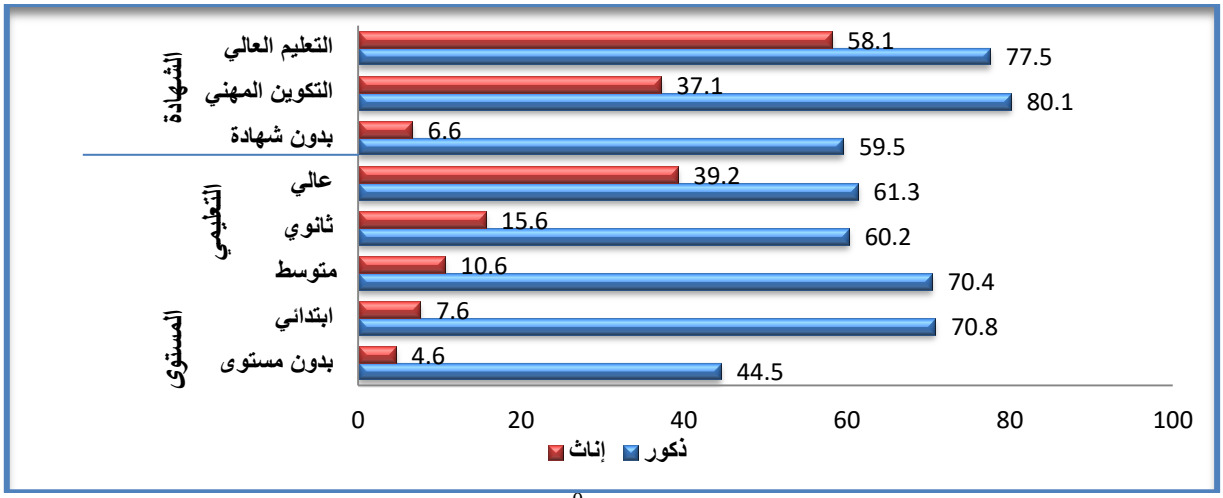


**Source** : ONS, collection statistiques, n$^0$ 185, 2014,p.13.

[١٧] عائشة عبد السلام، مرجع سبق ذكره،ص١٩.

[18] Office national des statistiques (2016). **Activité, emploi et chômage en avril 2016, collections statistiques**, n$^0$745 , Alger, p 01 .

[19] Ibid ,p.4

[20] Office national des statistiques (2014). **Enquête emploi auprès des ménages 2013, collections statistiques** n$^0$185 , Alger , p 11 .

وفي نفس السياق حسب ما يظهره الشكل أعلاه سجل ارتفاع لمعدل عمل النّساء ذوات شهادات جامعية، حيث بلغ ٥٨,١% مقابل ٦,٦% عند اللواتي ليس لديهن شهادات سنة ٢٠١٣ وهو ما ينعكس على نوع المهنة التي تمارسها هؤلاء النّساء بحيث تبين أنّ ٣٠,٦% يمارسن مهن فكرية وعلمية، و١٩,٨% مشتغلات في الإدارة.

وعلى العموم ٦٨,٣% من العمالة النسائية متمركزة في المهن الفكرية والعلمية، ومهن أخرى مثل الخياطة والحلاقة، في تبقى المهن العليا(مدير، اطار مسير، وكيل gérant) التي تشغلها النّساء بنسبة ضعيفة جدّا(١,٥%) [٢١].

**الشكل رقم٥ : معدل الشغل حسب النوع والفئات العمرية بـ(%)**

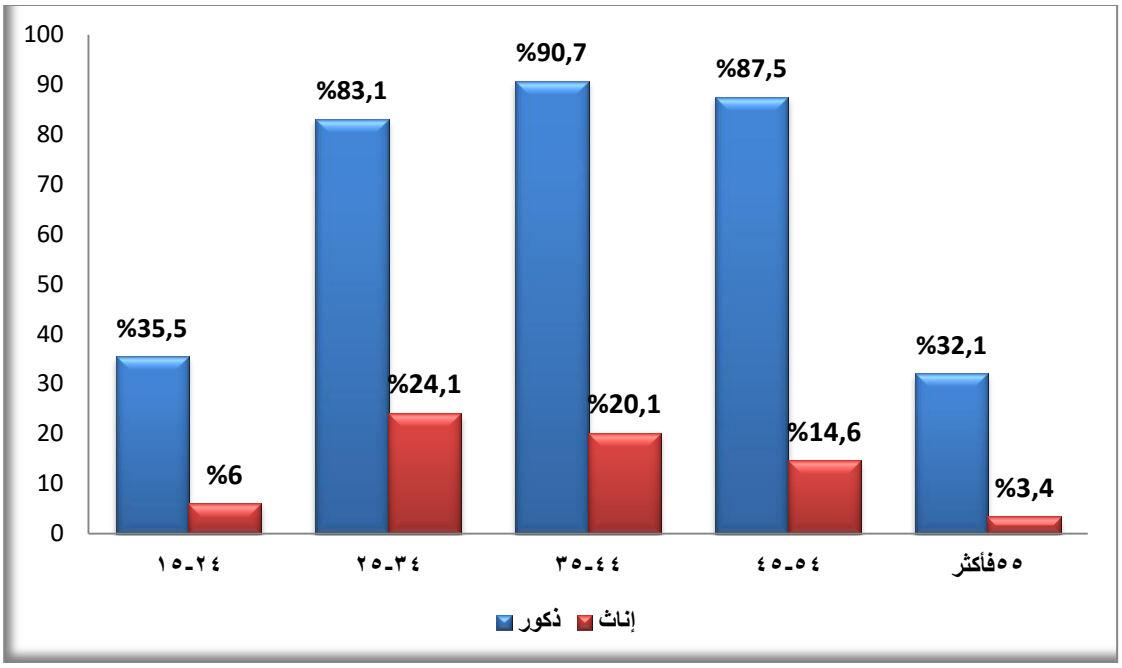


**Source :** ONS, Ibid,p.13

ويبدو أنّ الفئة العمرية التي يرتفع فيها معدل عمل المرأة هي ٢٥-٣٤ سنة بنسبة تقدر بـ٢٤,١% ثمّ يبدأ في التراجع في الفئات العمرية الأخرى، وهذا يرجع بالدرجة الأولى إلى ارتباط المرأة بالحياة الأسرية (الزواج والإنجاب) الذي يدفع بهؤلاء إلى التخلي عن العمل لعدم إمكانية التوفيق بين الحياة الأسرية والمهنية في غياب أو النقص الكبير في المرافق الاجتماعية (دور الحضانة.).

هذا بالإضافة إلى التقاعد الذي تستفيد منه النّساء في سن مبكر مقارنة بالرجال.

**٢- البطالة النسائية :**

[21] Ibid , p 17 .

بلغ حاليا عدد السكان البطالين في الجزائر ١٤٤٠٠٠٠ بطال ، و قدر معدل البطالة الوطني ١١,٧ ٪ تمثل النساء اكبر حصة بمعدل بلغ ٢٠,٧ ٪ مقارنة بمعدل الرجال الدي قدر ب ٩,٤ ٪ [٢٢] .

وقد عرف معدل البطالة الوطني ارتفاع طفيف ما بين سنتين ٢٠١٣ و٢٠١٦، حيث انتقل من ٩,٨% إلى ٩,٩% على التوالي وتظهر فروقات واضحة حسب النوع، فالملاحظ أنّ النّساء يسجلن دائما معدل بطالة أكبر مما هو عليه عند الرجال، حيث قدّر بـ١٦,٣% و ٨,٣% على التوالي سنة ٢٠١٣ ، ليرتفع الى ٢٠,٧ ٪ سنة ٢٠١٧ مقابل ٩,٤ ٪ عند الرجال [٢٣].

من جهة أخرى يبدو أنّ البطالة في الجزائر تمس بشكل كبير الشباب، بحيث كان معدل البطالة للشباب (١٦-٢٤سنة) مقدّر بـ٢٤,٨% سنة ٢٠١٣، وكانت الحصة الأكبر عند الشابات بمعدل قدّر بـ٣٩,٧% مقابل ٢١,٦عند الشباب [٢٤] ويسجّل هذا المعدل أكبر القيم عند الشابات للفئة ٢٠-٢٤سنة، بحيث كان مرتفع بـ ٤ مرات عن المعدل الوطني، وبـ ٣ مرات عن المعدل المسجّل عند النّساء في مختلف الأعمار، بمرتين عن المعدل المسجّل عند الشباب الذكور من نفس الفئة العمرية [٢٥] .

[22] Office national des statistiques (2017). **ACTIVITE**, **EMPLOI & CHÔMAGE** , en septembre , N°796 , p.2

[23] Office national des statistiques (ONS) , 2017, opcit , p 2 .

[24] Office national des statistiques (ONS), 2014 , opcit , p 2 .

[25] Conseil national économique et social,opcit , p.152.

**الشكل رقم٦: تطور معدل البطالة حسب النوع والفئات العمرية ما بين ٢٠٠٤ و٢٠١٥ بـ(%)**

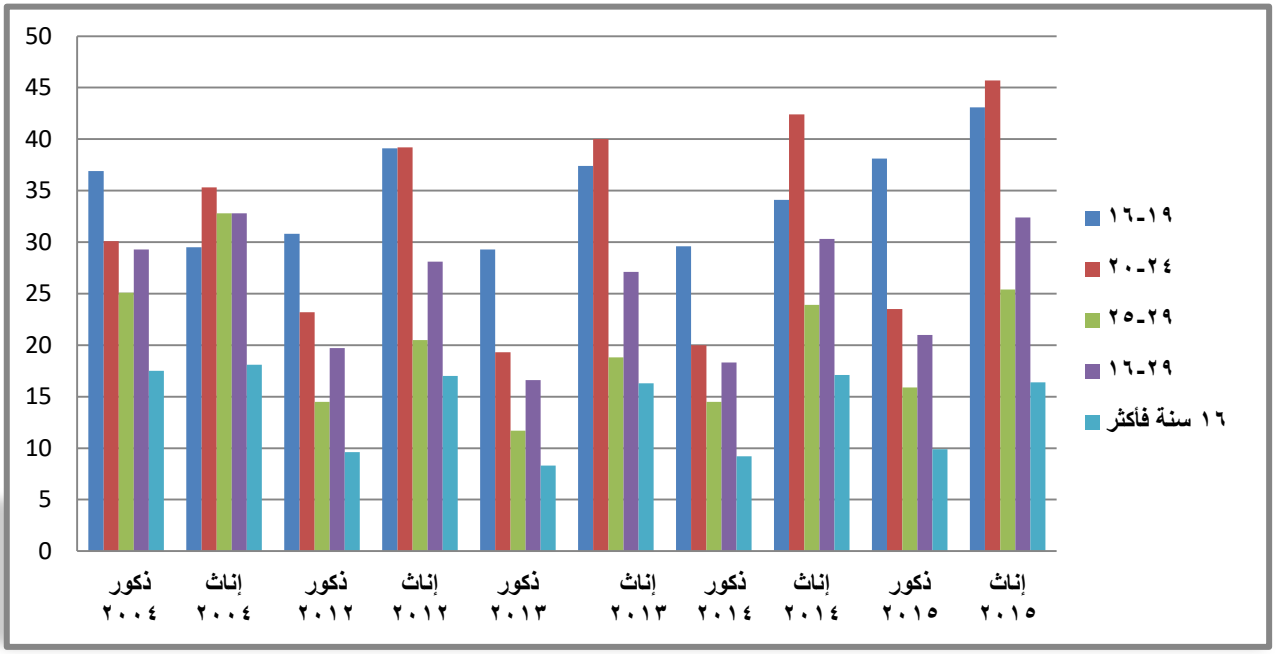


**Source :** CNES, rapport nationale sur le développement humain, 2015,p.278.

من جهة أخرى، يبدو أنّ التعليم العالي لا يمثل حماية من البطالة أو مسار سهل يسمح بالحصول على عمل، بالعكس يبدو أنّ البطالة تشتدّ وترتفع نسبها كلّما كان تقدم في المستويات التعليمية، وهو ما نلاحظه خاصة بالنسبة للنّساء حيث سجلت أكبر نسبة للبطالات عند ذوات الشهادات الجامعية والمقدرة ب ٢٥,١% مقابل ١٥,٣% عند اللواتي ليس لديهنّ شهادات، مقارنة بالرجال ذوي الشهادات الجامعية (١٠,٥ %)[٢٦]

**-شكل رقم ٠٧ : توزيع البطالين حسب النوع و الشهادة**

[26] Office national des statistiques (ONS),, septembre 2017,opcit .p.6

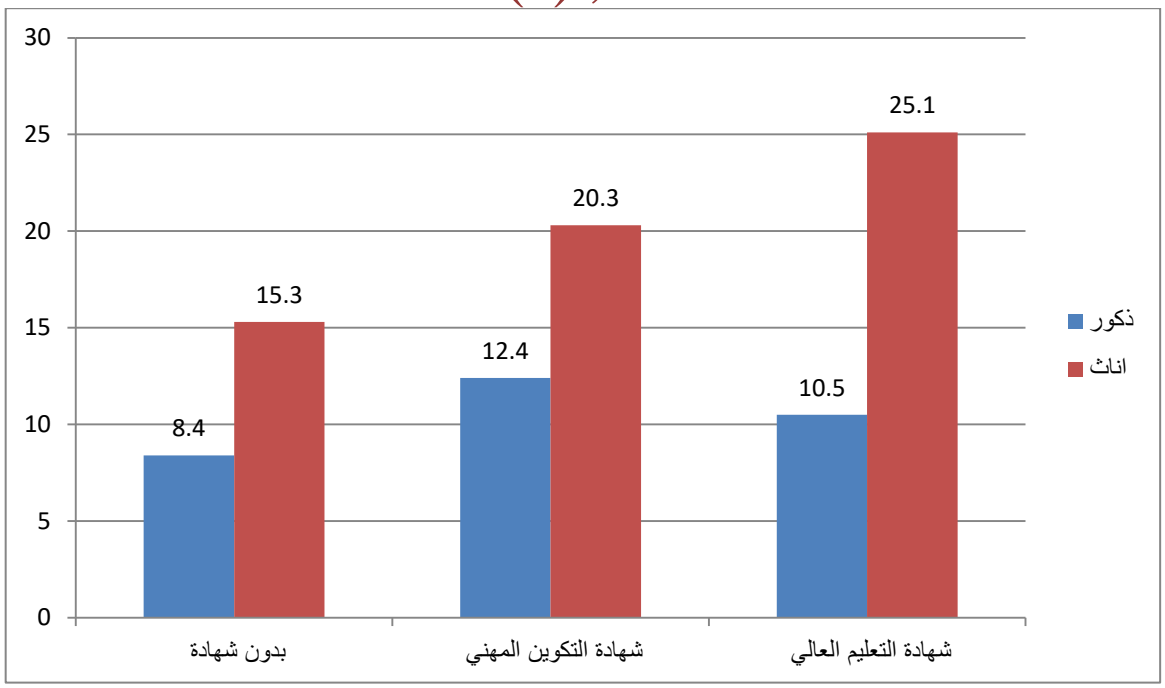


**Source** : ONS, ACTIVITE, EMPLOI & CHÔMAGE EN SEPTEMBRE , N°796 , 2017, p 6.

من أجل إنعاش الاقتصاد الوطني وتكملة المسار التنموي، كرست الجزائر مجهودات معتبرة وبرامج تنموية رصدت لها ميزانية ضخمة، وقد تمّ على أساس هذه البرامج اعتماد مخططات عمل تهدف إلى ترقية التشغيل وخلق مختلف الأنشطة العائدة بالربح . فكان الاعتماد على مخطط العمل الخاص بترقية التشغيل ومحاربة البطالة من قبل الحكومة في أفريل من سنة ٢٠٠٨، الرامي إلى استحداث عدد صافٍ من مناصب العمل بمعدل سنوي يقدر بـ٤٥٢٥٨٥ منصب شغل في الفترة الممتدة ما بين ٢٠٠٩ و ٢٠١٣، وخفض البطالة إلى أقل من ١٠% من ٢٠١٠ إلى ٢٠١٣، ووضع التدابير خاصة لصالح النّساء والشباب[٢٧] .

من بين البرامج الموجهة لإدماج الشباب والنّساء في عالم الشغل، نذكر مايلي:

**١**-برنامج نشاطات الاحتياجات الجماعية: ويمثل أحد الوسائل الأكثر نجاعة في الادماج الاجتماعي والمهني للشباب إناثًا وذكوراً، طالبي العمل على المستوى المحلي والمناطق المحرومة، وتعدّ مشاركة المرأة في هذا البرنامج جدّ معتبرة، حيث تمثل نسبة ٤٨,٩% (سنة٢٠٠٥)[٢٨] .

**٢**-برنامج الادماج المهني لحاملي الشهادات: وقد تمّ وضعه لفائدة خريجي التعليم العالي في حالة بطالة والذي يسمح لهم باكتساب التجربة المهنية المطلوبة في سوق العمل، وقد تمكن البرنامج من ادماج

[٢٧] عائشة عبد السلام، مرجع سابق ، ص١٤.

[٢٨] مرجع سابق ، ص ٢٣ .

٢٩٥٣٢٥ مستفيد خلال الفترة ما بين ٢٠٠٨-٢٠١٤، وكانت الحصة الأكبر تمثلها النّساء ذوات الشهادات بنسبة تقدّر بـ٧٩,٣% سنة ٢٠١٤. [٢٩] .

في حين تمثلت البرامج الموجهة لمساعدة الشباب والنّساء على خلق الأنشطة العائدة بالربح فكانت الآتية:

**١-المؤسسات المصغرة:** وتتمثل هذه الآلية في مساعدة الشباب و النساء في انشاء مؤسساتهم الخاصة من خلال قروض دون فائدة أو قروض بنكية مع تخفيض في نسبة الفائدة ومساعدات مالية أخرى تحت اشراف ومتابعة من قبل الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب(ANSEJ) ، و**الصندوق الوطني للتامين عن البطالة(CNAC)** .

**٢-القروض المصغرة:** يتوجه هذا البرنامج الذي تمّ وضعه سنة ٢٠٠٤ كوسيلة للإدماج ومكافحة البطالة والفقر، وهو موجه لفئة البطالين وبشكل كبير إلى فئة النّساء الماكثات في البيت والريفيات من أجل إنشاء نشاطات عائدة بالربح تحت إشراف ومتابعة الوكالة الوطنية لتسيير القروض المصغرة(ANGEM).

**رابعا – المقاولاتية النسائية تحدي الحاضر و المستقبل**

اعتمدت الجزائر على عدّة استراتيجيات موجهة لترقية الفئة النسائية تقوم أساسًا على ضرورة تطوير وتكوين المرأة وإعداد برامج موجهة للنّساء الحرفيات والنّساء الماكثات في البيت اللواتي يرغبن في إنشاء مؤسسات مصغرة وكذا تعزيز استفادة النّساء من البرامج ومشروعات التنمية الريفية خاصة وأنّ هذا القطاع كان لمدّة طويلة بعيداً عن اهتمامات هذه الفئة بالإضافة إلى خلق آليات لدعم التشغيل النسوي في مختلف القطاعات وتشجيع دخول المرأة مجال المقاولة.

وبالفعل تمّ وضع قيد التنفيذ برامج موجهة لهذا الغرض منذ ٢٠٠٨ بمساعدة ومتابعة من قبل جهات حكومية(وزارة العمل، ووزارة التضامن) استفادت منها فئة النّساء بمختلف الشرائح سواء الحاملات لشهادات جامعية، أو الماكثات في البيت أو حتى الريفيات.

مشاركة المرأة في هذه البرامج الهادفة إلى إنشاء مؤسسات مصغرة كانت بنسب محدودة وبوثيرة انخفاض منذ ٢٠٠٨، بحيث انتقلت من ١٢,١% إلى ٧,١%، أي انخفاض مقدر بـ٤,٤ نقطة خلال ٠٦ سنوات[٣٠].

[29] Conseil national économique et social,2015, opcit . P.165 .

[30] Ibid ,p173

**الجدول رقم٤: نسبة النّساء المستفيدات من مشاريع المؤسسات المصغرة ANSEJ البالغات أقل من ٣٠ سنة (٢٠٠٨-٢٠١٤).**

| | ٢٠٠٨ | ٢٠٠٩ | ٢٠١٠ | ٢٠١١ | ٢٠١٢ | ٢٠١٣ | ٢٠١٤ |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| نسبة النّساء المستفيدات من ANSEJ | %١٢,١ | %١٠,٤ | %٨,١ | %٥,٧ | %٥,٧ | %٦,٥ | %٧,١ |

**Source** : CNES , Rapport national sur le developpement humain , 2015 , p.287.

المشاركة الضعيفة للنّساء في مشاريع الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ بانشاء مؤسسات مصغرة ، مرتبطة بشكل كبير بالقطاعات التي تجذب اهتمام هؤلاء ، وهي في الغالب قطاعي الخدمات والحرف ، حيث كانت النسب تقدّر بـ٥٠% و ١٨,٩% على التوالي خلال الفترة مابين ٢٠٠٨- ٢٠١٤ [٣١] حسب ما يوضحه الشكل التالي:

**الشكل رقم ٠٨: حصة النّساء البالغات أقل من ٣٠ سنة للمستفيدات من مشاريع ANSEJ حسب قطاع النشاط من ٢٠٠٨ إلى ٢٠١٤.**

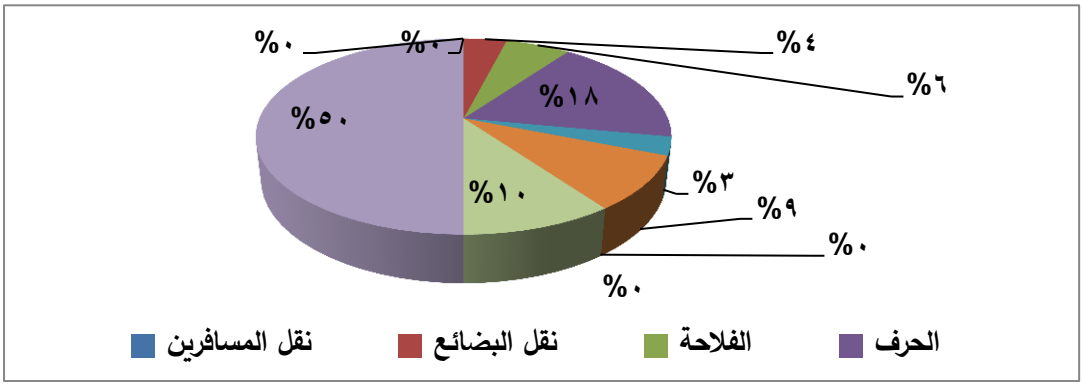


**Source** : Ibid,p173.

حسب نتائج احدى الدراسات حول المقاولة في الجزائر التي أنجزها **مركز البحث في الاقتصاد المطبق من أجل التنمية CREAD** خلال السنوات (٢٠٠٩،٢٠١١،٢٠١٢) تبين انه على العموم النّساء أقل تحمسا من الرجال للمشاركة في النشاط المقاولاتي من خلال خلق مؤسسات صغيرة، وهو ما يؤكده المعدل المتوسط للنّشاط المقولاتي ، حيث قدّر بـ ١٤,٥% بالنسبة للرجال مقابل ٨% فقط بالنسبة للنّساء[٣٢].

[31] Ibid, p287

[32] Ibid , p172

ولكن الملاحظ أنّه بالنسبة لفئة المقاولين الجامعيين، تمثل النّساء النسبة الأكبر عندما يتعلق الأمر بخلق مؤسسة مصغرة جديدة ، وفي حالة مؤسسة مصغرة مبتدئة ، اي تلك التي لم تبلغ فترة إنشائها ٤٢ شهر بعد، وتنخفض نسبتهن عندما يتعلق الأمر بالمؤسسة التي مرّ على إنشائها أكثر من ٤٢ شهر، وهو ما يدل على اتجاه النساء الحاملات للشهادات الجامعية بشكل متزايد نحو خلق مؤسسات صغيرة في إطار برامج ANSEJ ، خاصة في غياب فرص العمل المأجور على مستوى قطاعات الدولة العمومية و الخاصة على حد سواء.

أمّا فيما يخص المشاريع التي تمولها الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM من خلال منح قروض مصغرة ، فنلاحظ انجذاب النساء نحو هذه البرامج بشكل كبير، حيث ارتفعت النسبة من ٤٧,٨% سنة ٢٠٠٨ إلى ٥٨,٧% سنة ٢٠١٤، أي ارتفاع يقدّر بـ١٠,٩ نقطة. وهو ما يؤكده أيضًا إجمالي المشاريع التي استفادت منها هؤلاء النساء، فقد تضاعف العدد بـ٨,٩ مرة ما بين ٢٠٠٨ و ٢٠١٤ ،أي مجموع ٢٥٦٥ إلى ٢٢٦٠٣ مشروع.

**الجدول رقم ٥: توزيع المشاريع الممولة من L'ANGEM حسب النوع (%)**

| | ٢٠٠٨ | ٢٠٠٩ | ٢٠١٠ | ٢٠١١ | ٢٠١٢ | ٢٠١٣ | ٢٠١٤ |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| النساء | ٤٧,٨ | ٤٤,٢ | ٤٤,٨ | ٤٩,٤ | ٤٩,٤ | ٥٧,٩ | ٥٨,٧ |
| الرجال | ٥٢,٢ | ٥٥,٨ | ٥٥,٢ | ٥٠,٦ | ٥٠,٧ | ٤٢,١ | ٤١,٣ |

**Source** : CNES ,ibid , p.174 .

ان الارتفاع الملاحظ لنسبة النّساء المستفيدات من القروض المصغرة يتضح بشكل جلي إذا علمنا أنّ الأغلبية منهن يطلبن هذه القروض من أجل شراء المواد الأولية (٦٧,٨%) وليس لخلق نشاط مقاولاتي مثلما هو الحال بالنسبة للرجل (٩٣,٦%) حسب ما يوضحه الجدول أسفله:

**الجدول رقم ٦: توزيع التمويل لفئة ١٨-٢٩ سنة حسب البرنامج ما بين ٢٠١٣-٢٠١٤.**

| | PNR شراء المواد الأولية | | PNR خلق نشاطات | | الاجمالي | | المجموع |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | إناث | ذكور | إناث | ذكور | شراء مواد أولية | خلق نشاط | |
| **تمويل** | ٤٣٦٥٥ | ٢٠٧٣١ | ٧٨٧ | ١١٠٣١ | ٦٤٣٨٦ | ١١٨١٨ | ٧٦٢٠٤ |
| **توزيع التمويل** | %٦٧,٨٠ | %٣٢,٢٠ | %٦,٧٠ | %٩٣,٣٠ | %٨٤,٥٠ | %١٥,٥٠ | %١٠٠ |

**Source** :CNES , ibid , p.289.

وتتضح الصورة أكثر عندما نأخذ بعين الاعتبار القطاعات التي توجه إليها هؤلاء النّساء هذه القروض، بحيث نجد أنّ الأعمال الحرفية تأتي في المرتبة الأولى بنسبة تقدر بـ٨١,٤%، تليها الخدمات بنسبة ١٤،٤%، ثمّ الفلاحة والصناعة بنسب تقدر بـ٣,٤% و١% على التوالي [٣٣].

**– نتائج البحث :**

– تطور لمكانة المرأة بفضل التعليم ، بحيث سجل هدا القطاع ارتفاع نسب المتعلمات وحاملات الشهادات الجامعية مند الاستقلال .

– تعرف مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي تحسنا كبيرا ولكن لاتزال معدلات البطالة مرتفعة جدا مقارنة بالرجال .

– مساهمة المرأة في مجال الأعمال و إنشاء المؤسسات ضعيفة ، لا تتجاوز ٨٪ ، ودلك بالنظر إلى مختلف الأجهزة التي وفرتها الجزائر لتشجيع المقاولاتية عند الشباب و النساء و خريجي الجامعات .

– انجذاب كبير للمرأة نحو الاستفادة من القروض المصغرة لتموين مشاريع مرتبطة خاصة بالصناعات الغذائية ، والخياطة و الصناعات التقليدية .

– تبقى صعوبة التوفيق بين الحياة المهنية و الحياة العائلية من المعيقات لاندماج المرأة في الدائرة الرسمية للعمل و ميدان المقاولاتية بشكل فعال و دائم نتيجة للنقص الكبير في البنى التحتية اللازمة لحضانة الأطفال .

– النظرة المجتمعية السائدة في ارتباط المرأة بالبيت و بدورها التقليدي لا تزال مسيطرة على الذهنيات ، على الرغم من أن التشريعات و القوانين أعطت الحق للمرأة في العمل إلا أنها لم تسمح بالقضاء على هده النظرة .

**التوصيات**

– ضرورة تكثيف المجهودات على جميع الأصعدة لتشجيع المرأة على المشاركة الحقيقية و الفعالة في الحياة الاقتصادية و الاجتماعية و المجتمعية .

– إدماج الخطط و البرامج الموجهة للمرأة ضمن الخطط التنموية الشاملة و التعامل مع قضايا المرأة على أساس أنها قضايا تنموية واقتصادية واجتماعية وثقافية .

– تثقيف المرأة وتعزيز نضجها وقدرتها على تحمل المسؤولية واتخاذ القرار.

– إعطاء حيزا أوسع لتشغيل المرأة في إطار الخطط التنموية ، واحترام حقوقها في التنمية الشاملة .

– ضرورة مساهمة كل القطاعات في تطوير الفكر حول العملية المقاولاتية و تنمية عمل المرأة في المجتمع الجزائري .

[33] Ibid ,p174

**قائمة المراجع :**

**– المراجع باللغة العربية :**

١. تقرير حول تحليل الوضع الوطني(٢٠١٠). الحقوق الإنسانية للمرأة والمساواة على أساس النوع الاجتماعي، الجزائر.

٢. عبد السلام عائشة(٢٠٠٩). دراسة مسحية لمشروعات المجال الاجتماعي للنهوض بالمرأة في الجزائر، الوزارة المنتدبة المكلفة بالأسرة وقضايا المرأة، الجزائر.

**–المراجع باللغة الفرنسية :**

3-BOUTEFNOUCHENT Mostefa (1980). La famille algérienne, évolution et caractéristiques récentes , Alger , SNED

4-Conseil national économique et social (2015). Rapport national sur le développement humain, Algérie.

5- FANON Franz (1959) .Sociologie d'une révolution, 1ere édition. Paris , Petite collection Maspero .

6-LACOSTE-DUJARDIN Camille (1990 ). Des meres contre les femmes, maternite et patriarcat au maghreb , Alger ,édition Bouchéne.

7-Ministère de la santé, de la population et de la réforme hospitalière (2010). Dynamique démographique, Alger.

8-Ministère du travail, de l'emploi et de la sécurité sociale(2016). La politique nationale de l'emploi et le développement de l'entrepreneuriat féminine, Algérie.

9-Muselte Mohamed Saib(2013). Le marché du travail en Algérie : une vision nouvelle ?, Alger, CREAD.

10-Office national des statistiques (2014).Enquête emploi auprès des ménages 2013, collections statistiques n$^0$185 , Algérie.

11-Office national des statistiques (2016). Activité, emploi et chômage en avril 2016, collections statistiques, n$^0$745 , Algérie.

12-Office national des statistiques (2017). ACTIVITE, EMPLOI & CHÔMAGE EN SEPTEMBRE , N°796 .

13-Ouadah-Bedidi Zahia et Saadi Nourredine(2010), Algérie : femme et famille entre droit et réalité , document de travail n$^0$ 214, INED,

14-TOUALBI Radia (1984). Les attitudes et les representations du mariage chez la jeune fille Algerienne , Alger, edition Enal